دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الملتقى العربي العلمي الأول لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي 2014: تقرير الملتقى
المصدر:	المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي
المؤلف الرئيسي:	بكداش، عبدالسلام أحمد
مؤلفين آخرين:	آل سعد، محمد علي، العجلوني، عبدالوالي، شودرى، عبدالرؤوف(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج1, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	مايو
الصفحات:	171 - 179
رقم MD:	690663
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, IslamicInfo
مواضيع:	العالم العربي، علوم الأدلة الجنائية، الطب الشرعي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/690663

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي
Arab society for forensic sciences and forensic medicine

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif arab university for security sciences

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي
www.nauss.edu.sa
http://ajfsfm.nauss.sa

الملتقى العربي العلمي الأول لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي 2014: تقرير الملتقى

عبد السلام بكداش [1]،[2] (*) عبدالوالي العجلوني[2,1]، محمد علي آل سعد[2,1]، عبدالرؤوف شودري [2,1]

[1]الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي

[2]كلية علوم الأدلة الجنائية

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ص. ب: 6830، الرياض 11452، المملكة العربية السعودية

رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

د. جمعان رشيد بن رقوش

تقديم

أولت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية موضوع الأدلة الجنائية ومختبراتها العناية والاهتمام المستحقين، واضعة في اعتبارها أن استخدام التقنيات العلمية في البحث عن الأدلة الجنائية، وكشفها ورفعها يؤدي إلى الوصول إلى مرتكب الجريمة بيسر وسهولة، كما أن التعليم والتدريب يمكنان من توفير المعرفة للمحققين لنسب الجرائم إلى مرتكبيها الحقيقيين، بما يضمن إحقاق الحق وتوفير العدل والأمن والاستقرار.

وجاءت انطلاقة الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في رحاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لتبرز أهمية تضافر الجهود وتعاون الجهات ذات العلاقة لمواكبة التطور والتعامل بمهنية عالية مع ما يستجد من متطلبات الحاضر وتحديات المستقبل في مجالات الأدلة الجنائية والطب الشرعي. وإذ تشرفت الجمعية بتدشين انطلاق فعالياتها عام 2013 م من قبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، رئيس المجلس الأعلى للجامعة، فقد غدت إضافة علمية عربية أمنية تحقق تطلعات الأسرة العربية في خدمة الأمن بمفهومه الشامل.

وانطلاقا من الرسالة الأمنية والثوابت الراسخة للجامعة فإنها تولي كل اهتمامها لنشر ثقافة الأمن وتنمية الحس الأمني للمواطن العربي، وعلى الأخص فما يتعلق بقضايا الجريمة المستحدثة، وبذلك قطعت شوطا بعيدا في تأهيل الكوادر الأمنية العربية في مستجدات العلوم الجنائية وإثراء المكتبة الأمنية العربية، وجاء هذا الملتقى العلمي المعنون ب (الملتقى العربي العلمي الأول لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي) دليلا على اهتمام الجامعة بهذه الجوانب وغيرها في إطار تحقيق أهداف الجامعة وتوجهاتها.

وهنا لا يفوتني أن أشكر المشاركين في الملتقى من أعضاء هيئة علمية ومشاركين لما أسهمت مشاركاتهم في إثراء الروى والأفكار وتبادل الخبرات والتجارب وأعانت على أن تكون توصيات الملتقى ستسهم إن شاء الله في مواجهة الجريمة في كافة صورها وأشكالها.

(*) المؤلف المسئول: د. عبد السلام أحمد بكداش
البريد الإلكتروني: a.bakdash@nauss.edu.sa

1658-6794 ©2015 جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .جميع الحقوق محفوظة.
التحكيم (مراجعة الأقران) تحت مسئولية الجامعة.

doi: 10.12816/0011263

عنوان الملتقى

الملتقى العربي العلمي الأول لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

تاريخ انعقاد الملتقى

2 -4/ 1/ 1436 هـ الموافق (26 -28 /10 /2014 م).

مكان انعقاد الملتقى

مقر الجامعة بمدينة الرياض.

الجهات المنظمة للملتقى

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ممثلة بكلية علوم الأدلة الجنائية والجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

أهدف الملتقى

الوقوف على أحدث التطورات في علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

1- تحليل واقع علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في الدول العربية ودورها في تحقيق الأمن الشامل والتعرف على الاحتياجات التعليمية والتدريبية والتقنية لتنفيذ ذلك الدور بالشكل المناسب.
2- الوقوف على التجارب والممارسات الناجحة في مجال علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي إقليميا ودوليا.
3- تعزيز العلاقة بين الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي والأجهزة المعنية بالأدلة الجنائية والطب الشرعي.
4- تشجيع البحث العلمي في مجال الأدلة الجنائية والطب الشرعي وتبادل الخبرات بين المشاركين.

محاور الملتقى

1- علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي: الجوانب التطبيقية والتشريعية والقانونية.
2- تجارب توحيد نظم ومعايير علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
3- المستجدات التقنية في علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
4- تجارب تدريس علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في الجامعات عربيا ودوليا.
5- علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.
6- الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي ودورها المتوقع في الارتقاء بالعمل العربي المشترك في مجال الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

المشاركون في الملتقى

شارك في الملتقى 144 مشاركا ومشاركة من المتخصصين في المختبرات الجنائية وهيئات الطب الشرعي، ووزارات الصحة، والأجهزة الأمنية المعنية بموضوع الملتقى وأعضاء الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي والخبراء المتخصصون من13 دولة عربية هي:

- المملكة الأردنية الهاشمية
- الإمارات العربية المتحدة
- مملكة البحرين
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية السودان
- سلطنة عمان
- دولة قطر
- دولة الكويت
- الجمهورية اللبنانية
- جمهورية مصر العربية
- المملكة المغربية
- الجمهورية اليمنية

الإشراف العام

معالي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د. جمعان رشيد بن رقوش.

الإشراف العلمي والإداري

تولى الإشراف العلمي والإداري على الملتقى لجنة مكونة من:

د. محمد بن علي آل سعد، عميد كلية علوم الأدلة الجنائية

د. عبد الوالي محمد سعيد العجلوني، وكيل كلية علوم الأدلة الجنائية

د. عبد السلام أحمد بكداش، أمين الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي

أعضاء الهيئة العلمية للملتقى

ضمت الهيئة العلمية لهذا الملتقى نخبة من الأساتذة والخبراء المتخصصين وهم: (مرتبون حسب تسلسل محاضراتهم):

1- د. مؤمن سليمان الحديدي، رئيس جمعية البحوث الجنائية، الأردن.
2- د. عبد السلام أحمد بكداش، أمين عام الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
3- د. محمد عبد الله الطفيل، مدير تحليل الأدوية والأعشاب بمستشفى الملك فيصل التخصصي.
4- د. محمد علي آل سعد، عميد كلية علوم الأدلة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
5- أ. د. أحمد محمود العجلوني، أستاذ زائر جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية، الرياض.
6- العقيد/ بورمانة سيد أحمد، مدير عام المعهد الوطني للأدلة الجرمية وعلم الإجرام للدرك الوطني، الجزائر.
7- د. أحمد إبراهيم اليحيى، رئيس قسم علوم الأدلة الجنائية بكلية الملك فهد الأمنية، السعودية.
8- أ. د. شيرين صلاح غالب، أستاذ الطب الشرعي والسموم السريري، جامعة القاهرة، مصر.
9- د. سعد بن نايف الديحاني، خبير أدلة جنائية، الإدارة العامة للأدلة الجنائية بالأمن العام، السعودية.
10- د. عبد الوالي محمد العجلوني، وكيل كلية علوم الأدلة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
11- أ. د. دينا علي شكري، أستاذ الطب الشرعي والسموم، كلية الطب، جامعة القاهرة، مصر.
12- أ.د. رجاء محمد المحمدي، عضو هيئة التدريس، كلية الطب، جامعة أسيوط، مصر.

رؤساء الجلسات

1- د. أحمد شعبان قصاب، رئيس قسم الأحياء الجنائية، كلية علوم الأدلة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
2- د. مهدي بن سعيد أبو مديني، رئيس جمعية الطب النفسي، السعودية.
3- اللواء/ أحمد بن زايد العسيري، مدير الإدارة العامة للأدلة الجنائية، السعودية.
4- د. مؤمن سليمان الحديدي، رئيس جمعية البحوث الجنائية، الأردن.
5- د. عبد العزيز بن عبد الله الدخيل، أستاذ مساعد في الكيمياء الحيوية، جامعة المجمعة، السعودية.
6- د. محمد بن علي آل سعد، عميد كلية علوم الأدلة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

التوصيات

بناء على ما جاء في أوراق العمل والبحوث العلمية التي قدمت في الملتقى، والمناقشات والمداولات التي أعقبتها، والتي تميزت بالتركيز على الدور الكبير الذي تقوم به جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال علوم الأدلة الجنائية تدريبا وبحثا واستشارة، وأهمية الدور المستقبلي للجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في خدمة علوم الأدلة الجنائية في الوطن العربي والعاملين فيها، وإدراكا من المشاركين لأهمية هذا الملتقى العلمي وثقتهم بتنفيذ التوصيات المقترحة وبلورتها على أرض الواقع، فقد أوصوا بما يلي:

التوصية (1): وضع أطر مرجعية للاعتماد والجودة والاعتراف لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في الوطن العربي وتشكيل هيئة مختصة بهذه الجوانب تحت مظلة الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

مبرر التوصية

1- الحاجة إلى توحيد معايير وأطر العمل في مجالات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي بجميع جوانبها.
2- الحاجة إلى توحيد أطر تنظيم مؤسسات الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
3- الرغبة في تحسين كفاءة مؤسسات الأدلة الجنائية والطب الشرعي لتمكينها من الحصول على الاعتماد والاعتراف الدوليين.

الجهة /الجهات المنوط بها التنفيذ

الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

آليات التنفيذ

1- عقد ورشة عمل تحضيرية.
2- تشكيل فريق خبراء.
3- عقد اجتماعات دورية نصف سنوية لفريق الخبراء.
4- عقد اتفاقيات وتفاهمات مع الهيئات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالاعتماد والجودة والاعتراف.

التوصية (2): تأسيس قواعد بيانات عربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي تشمل ما يلي:

- قاعدة بيانات لجهات الاختصاص والخبراء والعاملين بهذه الجهات.
- قاعدة بيانات علمية إلكترونية.

مبرر التوصية

1- الحاجة إلى توفير المعلومات للأجهزة المختصة للجهات العلمية والبحثية في هذ ا المجال.
2- الرغبة في تسهيل عملية التواصل بين مؤسسات الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

الجهة /الجهات المنوط بها التنفيذ

- الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
- مركز تقنية المعلومات.
- المكتبة الأمنية.

آليات التنفيذ

1- إجراء مسح لتحديد جهات الاختصاص والخبراء والعاملين بهذه الجهات.
2- الاشتراك بقواعد الأبحاث العلمية العالمية.
3- توفير كتب ومراجع حديثة في تخصصات العلوم الجنائية والطب الشرعي.

التوصية (3): إجراء دراسة شاملة لتقييم وضع علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي تعليما وتدريبا وممارسة وتنظيما في الدول العربية.

مبرر التوصية وأهدافها

1- تقييم حالة علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في الدول العربية.
2- تحليل واقع علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في الدول العربية ودورها في تحقيق الأمن الشامل.
3- تقديم الاقتراحات والحلول المناسبة لرفع مستوى العمل في هذا المجال.
4- التعرف على الاحتياجات التعليمية والتدريبية والتقنية اللازمة لتنفيذ ذلك الدور بالشكل المناسب.

الجهة /الجهات المنوط بها التنفيذ

- الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
- كلية علوم الأدلة الجنائية.
- مركز الدراسات والبحوث.

آليات التنفيذ

1- تنظيم ندوة علمية حول الموضوع.
2- تشكيل فريق خبراء.
3- عقد اجتماعات دورية نصف سنوية لفريق الخبراء.
4- إجراء الدراسة المحددة في إطار الأهداف والمحاور التي يتم الاتفاق عليها.

التوصية (4): إعداد برامج تعليم مستمر ضمن مختلف تخصصات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي ووضع معايير تصنيف وتمييز الخبراء والمختصين.

مبرر التوصية وأهدافها:

1- تأهيل الكوادر الأمنية العربية في مستجدات العلوم الجنائية والطب الشرعي.
2- تضافر وتعزيز الجهود لمواكبة التطور الذي يحصل في مجال التخصص.
3- التعامل بمهنية عالية مع ما يستجد من متطلبات العمل الأمني المعتمد على الأدلة الجنائية.

الجهة /الجهات المنوط بها التنفيذ

- الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

- وكالة الجامعة للشؤون الأكاديمية.

آليات التنفيذ

1- عقد ورشة عمل تحضيرية.
2- تشكيل لجنة تعليم مستمر متخصصة.
3- تشكيل لجنة لوضع معايير التصنيف والتمييز.

التوصية (5): إعداد كتب عربية مرجعية في تخصصات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي بما يضمن توحيد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي.

مبرر التوصية وأهدافها

1- توفير مواد علمية مقروءة للكوادر الأمنية العربية في مستجدات العلوم الجنائية والطب الشرعي.
2- التيسير على العاملين في هذا المجال لمواكبة التطور العلمي والتقني الذي يحصل فيه.

الجهة /الجهات المنوط بها التنفيذ

- الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
- دار جامعة نايف للنشر.
- مركز الدراسات والبحوث.
- المكتبة الأمنية.

آليات التنفيذ

1- عقد ورشة عمل تحضيرية.
2- استكتاب عدد من المتخصصين في المجالات المقصودة.
3- وضع سياسة نشر علمية.

التوصية (6): تشكيل مجموعة عمل عربية استشارية تحت مظلة الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في قضايا الكوارث والأزمات وحقوق الإنسان.

مبرر التوصية وأهدافها

1- إنشاء مرجعية عربية للأدلة الجنائية والطب الشرعي للقضايا الأمنية الكبرى في الوطن العربي.
2- توفير أداة استشارية عربية في الأدلة الجنائية تمثل الدول العربية في المحافل الدولية.

الجهة /الجهات المنوط بها التنفيذ

- الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
- مركز الازمات وتطوير القيادات العليا

آليات التنفيذ

تشكيل مجموعة عمل استشارية عربية.

التوصية (7): العمل على تنظيم لقاءات ودورات تدريبية ودورية تشمل القضاة وأخصائيي علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمحامين لإيجاد أجواء عمل مشتركة.

مبرر التوصية وأهدافها

1- توفير فهم مشترك بين شركاء عملية تحقيق العدل وهم القضاة والمحامون وهيئات الادعاء العام والشرطة وخبراء الأدلة الجنائية.
2- الربط بين الجوانب التقنية والجوانب القانونية للأدلة الجنائية والطب الشرعي.

الجهة /الجهات المنوط بها التنفيذ

- الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.
- كلية علوم الأدلة الجنائية.
- كلية التدريب.

آليات التنفيذ

1- عقد ورشة عمل تحضيرية.

2- اعتماد برنامج منتظم للمختصين من الجانبين التقني والقانوني.

ملخصات الأبحاث المقدمة بالملتقى

الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي ودورها المتوقع في الارتقاء بالعمل العربي المشترك في مجال علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي.

د. عبد السلام احمد بكداش

لقد جاء انطلاق الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي من أجل إيجاد حاضنة علمية لجميع المختصين في مختلف علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، تستطيع قيادة العمل العلمي المشترك في هذه الاختصاصات، وليكون هدفها الأساسي تطوير العمل الجنائي وتعزيز الكفاءة المهنية للعاملين في مجالات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في الدول العربية، حيث تأسست الجمعية في عام ألف وأربعمائة وتسع وعشرون هجرية ا لموافق لعام ألفين وثمانية ميلادية ومقرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض في المملكة العربية السعودية، وتم تدشين انطلاق فعالياتها في عام ألف وأربعمائة وأربع وثلاثين والموافق لعام ألفين وثلاثة عشر، وتضم الجمعية في عضويتها أخصائيي وخبراء الأدلة الجنائية والطب الشرعي في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأكاديميين والممارسين للاختصاصات ذات العلاقة في الدول العربية.

تعمل الجمعية على بلورة رويتها في تحقيق الريادة والتميز في العلوم الجنائية والطب الشرعي عربيا ودوليا، وإنجاز رسالتها في إيجاد حاضنة علمية لجميع المختصين في مختلف علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، تستطيع قيادة العمل العلمي المشترك في هذه الاختصاصات، وأن تؤدي دورها في الارتقاء بالعمل العربي المشترك في مجال علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي من خلال السعي لتحقيق أهدافها والمتمثلة في توطيد الصلات العلمية والفكرية بين أعضاء الجمعية وتداول التجارب بين الجمعية وجميع الأفراد والمؤسسات المعنية بعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي وتطوير العمل الجنائي وتعزيز الكفاءة المهنية للعاملين في مجالات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي في الدول العربية.

ومن أجل ذلك فإن الجمعية ستضطلع بتنفيذ العديد من المهام وأهمها تشجيع استخدام منهجية موحدة للعمل في الجهات المختصة في الوطن العربي، من خلال تنفيذ سياسات موحدة وإجراءات اعتماد واعتراف للمؤسسات وشهادات ممارسة في مجالات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي. وتقديم المساعدة الأكاديمية للجامعات والكليات والمعاهد وهيئات التخطيط لوضع البرامج والمناهج ذات الصلة بمجالات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي. وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية لبحث القضايا المتصلة بمجالات اهتمام الجمعية. وتشجيع إجراء البحوث العلمية في مجال اهتمامها، ونشر نتائج هذه البحوث وتوزيعها. وإصدار مجلة علمية نصف سنوية تشمل مجالات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي في هذه المجالات. وتعزيز الصداقة والتعاون بين العاملين والمؤسسات والجمعيات في مجالات علوم الأدلة الجنائية والطب على المستوى العربي والدولي. والتعريف بالإنجازات العلمية والمهنية للأخصائيين العرب في مجالات علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي من خلال شهادات أو جوائز التقدير.

ضبط الجودة في المختبرات الجنائية والطب الشرعي

د. عبد الله محمد الطفيل

تلعب نتائج الفحص الشرعي دورا متزايد الأهمية في وصول العديد من التحقيقات الجنائية لاستنتاجات ناجحة. لذلك فمن الضروري ضمان واستدامة الحصول على أعلى مستوى من الدقة في علم الأدلة الجنائية. في السنوات الأخيرة، حصل زيادة في الوعي بأهمية توثيق برامج ضمان الجودة في معامل الأدلة الجنائية. ضمان الجودة هو عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة للحصول على نتائج صحيحة وتقديم أدلة موثوق بها في الإجراءات القضائية.

ضمان الجودة هو أكثر من الجودة النوعية؛ حيث تتعدى إلى كل جانب من جوانب العمل في المختبر من التنظيم الإداري إلى تنافس العاملين والتدريب، وتطوير طرق العمل والصلاحية، وتشغيل المعدات وصيانة جودة الكواشف، واختبارات الكفاءة، والمراقبة الداخلية، والتقييم والاعتماد الخارجي.

تدريس علوم الأدلة الجنائية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

د. محمد على آل سعد

تشكل علوم الأدلة الجنائية الأساس في المواد العلمية التي يتم تدريسها في جامعة نايف العربية للعلوم العربية بجانب المواد الأمنية الأخرى وذلك لما تقدمه تلك العلوم من فوائد جليلة في كشف الجريمة وكشف غموضها وتقديم الأدلة الواضحة والتي توفر الوقت والجهد لرجال الأمن والعاملين معهم. وحيث أن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هي الجامعة الوحيدة التي تعنى بالدراسات الأمنية والجنائية في الوطن العربي وتنفذ جميع ما يطلبه مجلس وزراء الداخلية العرب في اجتماعاته من دورات أو مؤتمرات أو ندوات ونحوها، ولأهمية تلك المواد في برامج كلية علوم الأدلة الجنائية في الدورات والدبلوم والماجستير فقد تم اختيار تلك المواد بعناية لتتوافق مع آخر المستجدات في هذا المجال، وتهدف تلك المواد إلى زيادة تأهيل الكوادر الأمنية والفنية في الدول العربية تأهيلا علميا حتى تتحقق أهداف الجامعة وترتقي بعملها في مجال العلوم الجنائية في إطار روية الجامعة للأمن بمفهومه الشامل. وللجوانب العملية والتطبيقية في تلك المواد أهمية خاصة في ظل ما تم توفيره من معامل ومختبرات وما تحتوي عليه من أجهزة حديثة ومواد وأدوات ونحوها. في هذه الورقة سيتم استعراض البرامج التدريسية في العلوم الجنائية التي تقدمها الكلية، بوصف البرامج والمقررات، وأهم إنجازات الكلية الأكاديمية والتدريبية منذ نشأتها، وخططها المستقبلية.

تدريس علوم الأدلة الجنائية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

أ. د. أحمد محمد العجلوني

تعتبر العلوم الجنائية من العلوم العصرية ذات الأهمية المميزة نظرا لما تقدمه من خدمات جلية مهمة للمجتمع، ومن تطبيقاتها أيضا الكشف عن ا لجرائم كالتزوير والاختلاسات المالية والسرقة والاغتصاب وتحديد مرتكبي هذه الجرائم. وما يميز هذا العلم أنه أصبح يستخدم وسائل وتقانات علمية حديثة للكشف عن الجريمة وتساند القانون. وقد تطورت العلوم الجنائية في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا وأصبحت تستخدم تقانات مختلفة ومعقدة مثل تقانات البصمة الوراثية والتحليل الآلي وغيرها ما يستدعي إعداد كوادر مؤهلة ومدربة لسد حاجات ومتطلبات المجتمع المحلي والإقليمي من خبراتهم في هذ ا المجال.

في هذه الورقة سيتم استعراض البرامج التدريسية في العلوم الجنائية التي تقدمها الكلية، بوصف البرامج والمقررات، وأهم إنجازات الكلية الأكاديمية والتدريبية منذ نشأتها، وخططها المستقبلية. ونظرا لأهمية هذا التخصص فقد اتخذت جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية خطوة رائدة باستحداث برنامج البكالوريوس في العلوم الجنائية في كلية العلوم والآداب في العام 2007، حيث يعتبر هذا البرنامج التخصص الأول والوحيد على مستوى الأردن، وضمن عدد قليل ومحدود من

البرامج المماثلة على مستوى الشرق الأوسط.

سوف نعرض في هذه الورقة أهداف البرنامج والخطة الدراسية للبرنامج والمساقات المطلوب اجتيازها والمتطلبات الأخرى للحصول على درجة البكالوريوس بتخصص العلوم الجنائية، وسنستعرض المعارف والمهارات العملية والتطبيقية المتوقعة من خريج هذا التخصص.

تدريس علوم الأدلة الجنائية في المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني

العقيد: بورمانة سيد أحمد

يتطرق الموضوع المقترح إلى أنواع التكوينات في مجال علوم الأدلة الجنائية على مستوى المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني، حيث يتضمن عرض أسباب وأهمية التكوين كشرط أساسي لمتطلبات معياري نظام تسيير الجودة IS017025 وIS01720.

بالنظر إلى مختلف المراحل التي تسبق التحاليل المخبرية على مستوى المعهد، فقد تم وضع استراتيجية من أجل تكوين مختلف الفاعلين والمتدخلين في مسرح الجريمة، وكذا المكلفين بإجراء مختلف التحاليل العلمية والخبرات من أجل ضمان التعاون والتنسيق في ما بينهم.

في هذا الصدد، سيتم التطرق إلى أهمية وأنواع التكوين لمختلف المتدخلين في مسرح الجريمة وعلى رأسهم مدير الضبطية القضائية (القاضي، الطبيب الشرعي، الأفراد المكلفين بالإسعاف)، وهذا لغرض ترسيخ ثقافة علوم الأدلة الجنائية، خاصة المحافظة على مسرح الجريمة وعدم تغييرها وتلويثها.

سيتم التطرق إلى تكوين المختصين في تسيير مسرح الجريمة من تقنيي مسرح الجريمة، مسيري مسرح الجريمة، والمختصين في علم حوادث المرور تقنيات الإعلام والاتصال والبيئة.

فيما يخص تكوين الخبراء، سيتم شرح مختلف مراحل التكوين المتعلقة بالتكوين ما بعد التدرج في مختلف التخصصات في علوم الأدلة الجنائية، التكوين الداخلي على مستوى المعهد، مختلف التأهيلات على مستوى المراكز المتخصصة في إطار التكوين ما بعد التدرج.

ضبط الآثار والأدلة المادية والجرمية، الأبعاد القانونية

اللواء د. فهد إبراهيم الدوسري

د. أحمد اليحيى

يعتبر الإثبات هو الهدف الأساسي لعمل أجهزة البحث الجنائي، وأجهزة التحقيق، والمحاكم. يجب أن نفرق بين نوعين من الإثبات: الإثبات المدني الذي عرفه السنهوري بانه إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق القانونية التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتبت آثارها، والإثبات الجنائي فعرفه البعض على أنه إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها على صحة واقعة قانونية يدعيها أحد طرفي الخصومة وينكرها الطرف الآخر.

وتعتمد جهات التحقيق والمحاكم اليوم عدة وسائل في الإثبات الجنائي إلا أن الآثار والأدلة المادية أصبحت من أكثرها انتشارا وقوة في نفس الوقت وسيتناول الباحث في هذه الورقة بيان هذا النوع من الأدلة وما يتعلق بالأبعاد القانونية في بيان أنواعها وكيفية جمعها وتقديمها لجهات التحقيق والمحاكم كوسيلة للإثبات الجنائي، وسينقسم البحث إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول: التطور في وسائل الإثبات الجنائي (من عصر القوة إلى عصر المعرفة)، الأدلة المادية في عصر المعرفة.

الفصل الثاني: الإثبات الجنائي وأنواع الأدلة المادية.

الفصل الثالث: عرض الدليل المادي في قاعات المحاكم.

مساهمة الطب الشرعي في المحاكمة العادلة الأبعاد القانونية

أ. د. شرين صلاح غالب

التعذيب هو أي عمل ينتج عنه ألم أو معاناة، جسدية أو عقلية، هذا الأذى يتم إلحاقه بالشخص من قبل موظف حكومي، لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو شخص آخر على المعلومات، أو الحصول على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو اشتباه في ارتكابه فعل غير

مشروع، أو ترهيب أو تخويف أشخاص آخرين، وبالتالي كانت كل المواثيق الدولية، والاتفاقيات تحرم التعذيب بما في ذلك المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

هذه الدراسة تشمل كيفية عمل الطب الشرعي للكشف عن انتشار التعذيب في بعض المحافظات في مصر خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2011 ميلادية.

تهدف هذه الدراسة لتسليط بعض الضوء على دور الطب الشرعي في تشخيص والإبلاغ عن حالات التعذيب الحقيقية (وليس الوهمية) في مراكز الشرطة، والسجون، ومقار أمن الدولة، لمعرفة أساليب التعذيب المستخدمة، سواء الجسدية أو النفسية، وكذلك للكشف عن معدل حدوث ومدى انتشار التعذيب، ولأي فئة من المجتمع موجهة بشكل أكبر، الإسلاميين، أو الشيوعيين، أو الاشتراكيين، أو المجرمين، أو الفقراء، أو المدافعين عن حقوق الإنسان. تم تصنيف حالات التعذيب المفترضة التي تم دراستها حسب الجنس والعمر والتوزيع الجغرافي والوضع القانوني للحالات المفترضة، وحسب نوع الاتهام (الجنائي، والسياسي، والاعتقال)، ومكان التعذيب، وأنواع وأساليب التعذيب (العقاب، وانتزاع الاعترافات، والإذلال)، نوع الجاني، والأداة المسببة، وأنواع الإصابة ومواقعها، وتقييم العلاج (بدون علاج، تضميد الجراح < 20 يوما، وتضميد الجراح > 20 يوما، والعجز الدائم، والموت).

الصياغة القانونية للمخرجات العلمية للطب الشرعي والأدلة الجنائية

د. سعد نايف الديجاني

يصاغ التقرير الشرعي عادة بشكل موجز وبسيط بما يكفي لفهم الطرف غير المتخصص في الطب الشرعي؛ وهذا يتضمن ضباط الشرطة، أو المحامين أو أعضاء هيئة المحلفين. ويجب أن يتضمن التقرير كل المعلومات المطلوبة لتوضيح نتائج التحليل، بدون تعقيدات زائدة أو معلومات صعبة الفهم. وكذلك، يفترض أن يكون أخصائي التحليل متأكد من أن النتائج صحيحة وموثوقة، وأن تكون أي مشاركات من الإخصائيين الآخرين نادرة. علاوة على ذلك، فإنه ينظر للأخصائي على أنه شاهد خبير؛ لذلك أي رأي له يجب أن يعتمد على حقائق مكشفة وواضحة، بدون تحيز تجاه الأشخاص المتورطين في القضية.

يطلب التقرير الشرعي من قبل جميع الجهات المختصة لتلبية المعايير القانونية. ويتم وصف هذه المعايير في ضوء الأسس العلمية والقانونية على حد سواء.

استخدام تقنية النانو في العلوم الجنائية

د. عبد الوالي محمد العجلوني

تقنية النانو هي واحدة من أحدث وأسرع المجالات نموا في العلوم والهندسة. ظهر هذا الموضوع من خلال التقارب بين مجالات الإلكترونيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وعلوم المواد لإيجاد نظام وظيفي جديد ذي أبعاد بالمقياس النانوي مما يجعل تطور هذا العلوم والتقنية النانو مترية محكوما بطبيعة مشتركة، ولا يمكن للتقدم السريع في هذا المجال أن يزدهر إلا في بيئة تعاونية يشترك فيها علماء وباحثون من مختلف المجالات لمناقشة الأفكار، والعمل معا، وتبادل الخبرات.

يهدف هذا البحث إلى التعريف باستخدامات تقنية النانو في مجال الأدلة الجنائية والطب الشرعي وخاصة في قضايا الإرهاب والتحقيق في مسرح الجريمة، وعلم السموم والمجالات الأخرى المرتبطة بها.

مستحدثات في مسرح الجريمة

الاسم: أ. د. دينا على شكري

في العقد الماضي كانت تقنية التصوير المقطعي الحديثة لها السبق في مجال التحقيقات بعد الوفاة، وخصوصا في مجال الطب الشرعي.

وقد استخدمت تقنيات مثل (Postmortem CT, CT angiography MPMCTA وPostmortem) للتوثيق الموضوعي غير الجائح أو غير القاسي لجروح الجسم الخارجية والداخلية. خصوصا، في حالات

الرضوض الحادة وهي أكثر الإصابات شيوعا من بين الإصابات التي تواجهنا في مجال الطب الشرعي.

تم تطوير مختلف النماذج ثلاثية الأبعاد للإنسان في الأبحاث والدراسات التجريبية فيما يخص حوادث المرور وقياسات سلامة المركبات منذ بدء العمل بها عام.1972

هذه المقالة هي عبارة عن عرض للتطبيقات الشرعية المختلفة لل CT وال 3DCT وCT Angiography. والتي أجريت الأبحاث عليها بالتعاون مع معهد هامبرغ ايبيندورف في ألمانيا وجامعة لودويج ماكسيميليان في ميونخ.

هذا العمل يهدف لتحليل استخدام التصوير في المجال الجنائي وتحقيقات مسرح الجريمة.

مستحدثات في الطب الشرعي

د. مؤمن سليمان الحديدي

يرتبط المستحدث في الطب الشرعي عادة بالتطبيقات القانونية القضائية كما يرتبط أيضا بالتطور في علوم الجريمة عامة من كيمياء وبيولوجيا وتمييز الآثار الخاصة بالأسلحة والآلات، وهي جميعا تكسب أهمية كبرى عندما تستخدم في الكشف عن ا لجرائم الواقعة على الجسم البشري وما ينتج عنها من أمراض وأضرار واعتلال في صحة المصاب، وما يترتب على ذلك من أضرار يمكن قياسها من الناحية الطبية بتقدير المدد التي تؤدي إلى تعطيل المصاب عن العمل بسبب الإصابات أو الأفعال المؤثرة. يقف القاضي حائرا في بعض الأحيان عندما تكون الإصابات في المنطقة الرمادية من حيث بيان مدى خطورتها على الحياة، الأمر الذي يتطلب من الخبير القادر على وصف الإصابات وتشخيصها أن يمتد في خبرته للكشف عن المعاني التي يحتاجها القضاء لتكييف القضايا من إيذاء بسيط أو جسيم وتمييزه عن قضايا القتل أو الشروع فيه.

من الطبيعي أن يعنى الأطباء والخبراء الجنائيون بالتعامل مع الكثير من الأفعال المؤثرة على الجسم البشري، وبناء عليه فإن كل فعل من هذه الأفعال المؤثرة يحتاج إلى قولبة وتأويل يرتبط بالتكييف القانوني الذي يساعد القائمين على تطبيق منظومة العدالة الجنائية وقانون العقوبات (القانون الجزائي)، وهو قانون عام يعالج العقوبات والقصاص الذي يستحقه المتهم بعد إدانته. من الطبيعي أن البحث العلمي والوصول إلى رأي خاص بطبيعة الإصابات أو خاص بالجثة يرتبط بالوقائع وتحليل البيئة الظرفية والحالة الصحية للشخص قبل الوفاة ومدى علاقتها وتفاقمها بسبب الإصابات. ويعتبر التقرير الطبي والعلمي عموما شهادة علمية مستقلة كاشفة غير منشأة لدليل هدفها الوحيد والأسمى هو الوصول للحقيقة والعدالة.

إذا ما استبعدنا استخدام التشريح الافتراضي (الشعاعي) أو الفحص بالمناظير أو الكشف عن الأساليب المعقدة في إنهاء الحياة، فإن طبيعة فحص الجروح والإصابات الواقعة على الجسم البشري قد بقيت كما هي، ولكن حدث التطور باختلاف الفهم والتأويل والمصطلحات والتطبيقات القضائية لكل منها. يجدر الإشارة هنا أنه بالرغم من بقاء مفاهيم الاستناد على الأدلة كأسلوب أمثل للبحث إلا أن بعض أنواع الجرائم بقيت أسانيده معتمدة على البينة الظرفية والمعلومات مثل بعض الجرائم، وهي ثلاث أنواع: أولا، جرائم الإرهاب حيث يتطلب العمل التحقيقي والأمني الخاص بالوقاية التدخل في مراحل التفكير والتخطيط قبل التنفيذ. وثانيا، جرائم حيازة المخدرات التي تختلط مع أفعال الدس والمكيدة والنوع الأخير جرائم الشروع في الاغتصاب أو هتك العرض. فالبينة والدليل في مراحل الشروع تبقى ضعيفة واهنة يتعذر إسقاطها أو استبعادها بالرغم من ضعفها. في مثل الجرائم المذكورة يتعاظم دور المحقق في علمه ونزاهته في الوصول للحقيقة وعلى خبراء الطب الشرعي فهم عناصر القوة والضعف والمحددات حتى يستطيع أي منهم التعاون للوصول إلى الحقيقة.